فى هيئة الامم المتحدة

الطاقة الذرية والإشراف عليها

كان استعمال القنبلة الذرية نذيراً بالشر للانسانية . فهنالك جماعة من الدول تملك سر هذا السلاح الهائل ، بل يمكن أن يقال إن هنالك دولة واحدة تملك السر بأكمله . واستلاك هذا السر مما يهدد الدول الأخرى . بالخطر ؛ فهو مبعث شك لدى الدول الأخرى التى لا تعرف السر . ولوأذيع السر لتضافرت الدول فى الانتفاع بهذا الكشف العلمى العظيم ، ليعم النفع ويعود بالخير على الانسانية ، ولما كانت هنالك ضمانات تكفل ألا يساء استعمال هذه القوة .

لذلك ألفت لجنة تابعة لهيئة الأمم المتحدة لبحث المشاكل الناشئة عن الطاقة الذرية والسيطرة عليها . وهذه اللجنة مازالت تسير على مهل وسط المصاعب . أما تاريخ تأليفها وما بذل من جهود حتى الآن فاننا نؤثر أن ننقل بحثاً للأستاذ شوتويل الأمريكى رئيس اللجنة التى ألفها معهد كارنجى ، وهو معهد يعمل فى سبيل السلم : (١)

ابتدأ تاريخ السيطرة الدولية على الطاقة الذرية بأن فرضت على الأمة التى اخترعت القنبلة اتجاهاً خاصاً لسياستها . ولكن الولايات المتحدة لم تحاول فى مبدأ الأمر التعاون فى ذلك مع الحكومات الأخرى إلى اليوم السابع والعشرين من شهر أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، حين أعلن الرئيس ترومان برنامج الحكومة فى ذلك . وقد تحدث الرئيس بمناسبة يوم البحرية ، فأكد الحاجة المستمرة إلى التسلح الدولى ، ثم أعرب عن اهتمامه بمعالجة المشاكل الدولية ، « بأكثر سرعة وبأشد عزماً وبأكبر دراية » مما حدث فى الماضى . وقال إن الجواب على المشاكل التى نشأت عن إطلاق الطاقة الذرية يجب أن يدبر ، « بالاشتراك » مع شعوب الأمم المتحدة

(١) أنظر *International Conciliation*, Carnegie Endowment, September 1946

جميعاً . ولما كان نظام الأمم المتحدة لم يتم وقتئذ ، فان الولايات المتحدة ستقدم على البحث فى أمر القنبلة الذرية مع بريطانيا العظمى وكندا أولا ، توفيراً للوقت وضماناً للتقدم فى تنظيم السيطرة عليها . وستكون هذه المفاوضات مقدمة لغيرها .

ثم أشار إشارة مقتضبة ، إلى التفكير فى المفاوضة مع اتحاد الجمهوريات السوفيتية أيضاً ، قبل اجتماع الأمم المتحدة فى يناير سنة ١٩٤٦ وقد نفذ هذا القول فى مؤتمر موسكو الذى اجتمعت فيه الدول الثلاث الكبرى من ١٦ إلى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٥ .

وكانت الخطوة الأولى فى تنفيذ هذا البرنامج اجتماع وزيرى خارجيتى بريطانيا وكندا ، وهما مستر أتلى ومستر كنج ، بالرئيس ترومان بواشنطون فى الأسبوع الثانى من نوفمبر سنة ١٩٤٥ . وفى هذا المؤتمر رسم خط واضح بين تبادل المعلومات العلمية تبادلا حرا لأغراض سلمية ، وبين « إذاعة المعلومات بين المختصين لاستعمال الطاقة الذرية استعمالا عملياً قبل تدبير ضمانات لاستعمالها ، بحيث تكون الضمانات فعالة ومتبادلة وتنفذ على جميع الأمم وتقبلها هذه الأمم » . وهذا التمييز بين النوعين وضعت له عدة اقتراحات لتقدم إلى هيئة الأمم المتحدة . وأول هذه المقترحات يقضى بأن تتبادل المعلومات العلمية الأساسية لأغراض سلمية بين الدول على نطاق واسع . أما الاقتراح الثانى فيقضى بطبيعة الحال « بالاشراف على الطاقة الذرية إلى الحد الضرورى لضمان استعمالها فى أغراض سلمية فقط » . ويعالج الاقتراح الثالث القسم الآخر من المشكلة : فهو ينص على « أن يحرم فى التسليح الدولى استعمال الأسلحة الذرية وغيرها من الأسلحة الكبرى التى تستعمل فى الفتك بجماهير من الناس . » وذكر بعد هذا التحريم طرق « اتخاذ ضمانات فعالة عن طريق التفتيش وغيره من الوسائل لحماية الدول الموافقة على هذه الاتفاقات من أخطار خرق النظم أو الاحتيال عليها » .

ويسير العمل لتحقيق هذه الأغراض بما يوافق طبيعة المشاكل التى ذكرت ؛ إذ يجب أن يسير عمل اللجنة على أطوار منفصلة ؛ ونجاحها فى إتمام أى طور منها سيبعث الثقة الضرورية فى العالم قبل أن تبدأ فى الطور التالى .

فهذا البرنامج الذى وضع فى مؤتمر واشنطون ، ووفق عليه حرفياً فى مؤتمر موسكو الذى عقد بعد ذلك بشهر واحد،

قد صارت محتوياته هى النصوص التى ترجع إليها لجنة الأمم المتحدة .

على أنه كان فى بلاغ مؤتمر واشنطون عبارة لم تتكرر فى بلاغ مؤتمر موسكو ولا فى الوثائق التالية . فقد أوضح بلاغ مؤتمر واشنطون الأطوار المختلفة التى تسلكها اللجنة فى عملها ، وذكر فى عبارات عامة ترتيب هذه الأطوار الذى يجب أن تتبعه اللجنة :

« ويمكن أن يقال تحديداً بأن على اللجنة أن تهتم أولا بتبادل العلماء والمعلومات العلمية على نطاق واسع . وفى الطور الثانى تهتم بجمع معلومات كاملة عن الموارد الوطنية للمواد الخام . »

وهذا الترتيب المقترح فى بلاغ مؤتمر واشنطون للسير فى طريق التعاون الدولى للاشراف على الطاقة الذرية ، أشير إليه أيضاً فى النصوص المتقدمة على هذا النص فى هذه الوثيقة . ففيها يعلن رؤساء الحكومات الثلاث أنهم « ليسوا مقتنعين بأن إذاعة معلومات المختصين فيما يتعلق بالاستعمال العملى للطاقة الذرية ، قبل وضع ضمانات فعالة ومتبادلة ونافذة تقبلها جميع الأمم ، مما يساعد على الوصول إلى حل انشائى لمشكلة القنبلة الذرية » . ومع ذلك أعرب المجتمعون فى المؤتمر عن استعدادهم لإشراك الدول المتحدة الأخرى على أساس التبادل ، فى المعلومات التفصيلية عن الاستعمال العملى للذرة ، بمجرد وضع الضمانات الفعالة النافذة لكيلا تستعمل فى أغراض « تدميرية » . ولم يعترض رئيسا وزارتى بريطانيا وكندا على هذا الاجراء لأنهما كانا مقتنعين بأن حكومة الولايات المتحدة لا تسئ استعمال « السر » خلال الفترة التى يجرى فيها تبادل المعلومات . ولكن ظهر فيما بعد واضحاً للعيان أن روسيا السوفيتية لا تشاطرهما كل هذه الثقة .

وقد كان الغرض من مؤتمر موسكو الذى عقد بعد مؤتمر واشنطون بشهر واحد ، واجتمع فيه وزراء خارجية جمهوريات الاتحاد السوفيتى و بريطانيا والولايات المتحدة ، البحث فى معاهدات الصلح فى شرق أوربا وشرق آسيا ، ولم يتناول المؤتمر مسألة الطاقة الذرية إلا فى نهاية عمله .

على أنه لم يبد خلاف خطير أو آراء متعارضة عند ما فحص مسيو مولوتوف وأعوانه نتائج مؤتمر واشنطون . وكانت هذه هى على الأقل الفكرة التى خرج بها مستر بيرنز وزير خارجية الولايات المتحدة ؛ إذ ألقى بعد عودته من موسكو تصريحاً عاما

فى ٣٠ ديسمبر وصف فيه تفصيلات هـذه المفاوضات :

« لقد ذهبنا نحن والبريطانيون إلى موسكو بمقترحات محدودة هى : أن تؤلف هيئة الأمم لجنة للبحث فى الطاقة الذرية والأمور المتعلقة بها ، بناء على التصريح الذى أعلنه رئيس الولايات المتحدة ووزيرا خارجية بريطانيا وكندا فى مؤتمر واشنطون . ولقد وضع هـذا الاقتراح فى آخر قائمة أعمال المؤتمر الحاضر بناء على طلب حكومة السوفييت . وكانت المناقشات مقصورة على هذا الاقتراح ولم تتعرض للمسائل الفنية والعلمية قط . ولم تسألنا حكومة السوفييت قط عن السلاح الجديد . وكنت سعيداً إذ وجدت أن حكومة السوفييت تشعر كما نشعر بأن هـذا السلاح الخاص يحدث بطبيعته ثورة ، حتى صار من الضرورى البحث فى طرق للاشراف الدولى عليه بلجنة تؤلف من الأمم المتحدة .

« ويجب أن يكون من المفهوم أن واجب اللجنة هو البحث فى المشاكل التى تنشأ عن كشف الطاقة الذرية وما يتصل بها ، وأن تضع المقترحات الخاصة بذلك . وليس لمجلس الأمن ولا للجنة السلطة فى أن تفرض على الحكومات العمل بمقترحاتها .

«ولا يقصد بذكر الأغراض الأربعة التى وضعت فى قرار إنشاء اللجنة أن تدل على ترتيب بحثها . ومن المفهوم البين بوجه خاص أن مسألة الضمانات تنطبق على مقترحات اللجنة فى أى وجه من الوجوه ، وفى أى دور من أدوارها . والواقع أن أساس المسألة بأكملها هو وضع الضمانات الضرورية .

« ولا ينتظر أن نشارك نحن أو أية أمة أخرى فيما لدينا من أسرار التسليح حتى نتأكد من وضع ضمانات فعالة من شأنها أن تؤدى إلى حمايتنا المتبادلة .

« ولم تدخل حكومة السوفييت غير تعديلات قليلة على المقترحات التى قدمناها . وترمى هذه التعديلات إلى إيضاح علاقات اللجنة بمجلس الامن ، وقد قبلنا هذه التعديلات بعد مراجعة بعضها .

«وإذا فحصت هذه التعديلات بدقة فانه يتبين أنها لا ترمى إلى أكثر من تمكين مجلس الأمن من أن يقوم بتبعاته الأولى فى المحافظة على السلم والأمن .

« ويمكن مجلس الأمن أن يوجه اللجنة ويمنع نشر التقارير التى قد تضر بالسلم والأمن ، على أن يكون هذا الاجراء بموافقة جميع أعضائه

الدائمين . و إذا عجز مجلس الأمن عن العمل فذلك لا يقف عمل اللجنة .

«وقد دعت الحكومات الثلاث كلا من فرنسا والصين و كندا للاشتراك معنا فى تقديم هذه المقترحات للجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة . »

وسع ذلك فقد أعرب عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكى قبل عودة مستر بيرنز إلى واشنطون ، عن اهتمامهم بالبرنامج الذى وضع فى موسكو ، خشية ألا يكون فيه الضمان الكافى لحماية سر السلاح الذرى ؛ إذ لم ترد إشارة مباشرة لهذا الجزء الأساسى من المشكلة فى بلاغ موسكو.

ولكنهم بعد الاتصال بالرئيس ترومان ووكيل الخارجية اتشسون ، سمعوا ما أرضاهم ، وأذاع السناتور فاندنبرج التصريح الآتى :

« لا أستطيع أن أوافق على تناول المشكلة فى أدوار منفصلة غير متصلة ، و إنى بوجه خاص أعتقد بما أظن أنه الرأى السائد فى دوائر البرلمان الأمريكى ، وهو أن أية إذاعة لسر القنبلة الذرية يجب أن يكون جزءاً من مشروع كامل يقضى بالتفتيش والاشراف فى جميع أنحاء العالم . لذلك حاولت أن أحصل على أنباء إضافية رسمية اليوم فيما يتعلق بالبرنامج الذى أعلن فى بلاغ موسكو .

« فعلمت من وزارة الخارجية أنه إذا كان البلاغ قد وضع أربعة أغراض ذاكراً أن الغرض الأخير هو التفتيش والاشراف ، فانه لم يكن يرمى إلى تناول هذه الأغراض بالترتيب الذى ذكر ، بل يجب أن تقرأ هذه الأغراض معاً ، وأن يتم كل منها مع الضمانات الضرورية ، وكل ذلك يكون خاضعاً لموافقة البرلمان الأمريكى . »

وعاد مستر بيرنز إلى الموضوع نفسه فى ٧ يناير وهو على أهبة الرحيل لاجتماع تعقده الأمم المتحدة فى لندن ، فأبدى تأكيدات تبعث على زيادة الاطمئنان . وهذا نص تصريحه :

« إن مقترحاتنا بشأن الاشراف على الطاقة الذرية ستحال بلا ريب كما هى العادة على لجنة فرعية . وسيكون لدى ممثلنا الوقت الكافى للتأكد من عدم وجود أى لبس بالنسبة لأغراض اللجنة ودائرتها وسلطتها .

« ووجوه المشكلة التى يجب أن تفحصها اللجنة هى الوجوه التى

نشأت عن كشف الطاقة الذرية المشار إليها فى العبارة الأولى من المقترحات. فالمشكلة المشار إليها ليست هى كيف تعمل الطاقة الذرية وإنما هى كيف يكون الاشراف عليها فى سبيل خدمة السلم. ولست أدرى كيف يمكن تفسير العبارة التى استعملت بحيث يكون للجنة السلطة فى الوقوف على المعلومات غير المعروفة عامة، أو المعلومات التى تمد بها عن طيبة خاطر.

« وليس فى ميثاق الأمم المتحدة مايمنح الجمعية العمومية أو اللجنة التى تنشئها السلطة بأن تفرض على أية دولة عملا ما. ولغة المقترحات تبين فى وضوح أن ليس للجنة إلا أن تبدى مقترحات فقط حتى فى موضوع تبادل المعلومات العلمية الأساسية لأغراض سلمية.

«وإذا كان للوفد الذى يمثلنا فى الجمعية العمومية بهيئة الأمم أن يؤيد تأليف لجنة لدراسة المشاكل الدولية التى نشأت عن كشف الطاقة الذرية، فليس هذا مما يخول هذه اللجنة السلطة فى تقرير نوع المعلومات التى تضعها الولايات المتحدة أو أية دولة أخرى تحت تصرف اللجنة.

« فاذا اقترحت اللجنة المثلة فيها الولايات المتحدة تبادل معلومات معينة فان هذا الاقتراح يعرض على مجلس الأمن. ولا ينفذ مجلس الأمن شيئاً إلا بموافقة الأعضاء الخمسة الدائمين ومنهم الولايات المتحدة. فلا يمكن إذن أن ينفذ اقتراح إلا بموافقة الولايات المتحدة.

« وإذا أقرت الولايات المتحدة الاقتراح ووافق عليه مجلس الأمن، فانه يجب على حكومة الولايات المتحدة وعلى البرلمان الأمريكى أن يحددا إلى أى مدى ينفذ هذا الاقتراح. فاذا كان هذا العمل لا ينفذ إلا بمعاهدة فان ذلك يتطلب ثلثى أصوات أعضاء مجلس الشيوخ للموافقة على هذه المعاهدة. فيرى من مجموع هذه الأحوال أن مصالح الولايات المتحدة مصونة كل الصون. »

ويتبين من فحص هذا التصريح أن ترتيب سير العمل فى لجنة الطاقة الذرية اعتبر فى الظاهر أمراً ثانوياً فى مؤتمر واشنطون. وكان أهم ماعنى به الحصول على موافقة الحكومة السوفيتية على إنشاء لجنة الطاقة الذرية التابعة لمجلس أمن الأمم المتحدة. وكانت المناقشة قائمة على علاقة لجنة الطاقة الذرية بمجلس الأمن.

ولم يشر مستر بيرنز فى هذا

التصريح إلى المشكلة الخاصة بما يجب أن تعالجه اللجنة من مسائل أولا . ومن الطبيعى أن يعتقد أنه من المسلم به أن وضع « ضمانات فعالة » يجب أن يسبق المشاركة « فى أسرار تسليحنا » . ولكن هذا التفسير لمفاوضات موسكو لم يكن هو التفسير الذى استنتجته الحكومة السوفيتية . ولقد ظلت هنالك مسألة لا جواب عليها ، وهى : هل تكون الضمانات الفعالة كلها أو على الأقل الجزء الأكبر منها دولية ؟ أم هل يبقى الجزء الأكبر منها تحت إشراف كل من الأمم الموقعة ؟

إنشاء لجنة الطاقة الذرية للأمم المتحدة

لم يكن فى ميثاق الأمم المتحدة ما يدل على الطريقة المثلى لمعالجة الاشراف على الطاقة الذرية ، إذ لم تكن هذه المشكلة قائمة عند وضع هذا الميثاق . ولم يكن العلماء المطلعون يومئذ على شئ من سر القنبلة الذرية ، يعلمون أهم ينجحون أم لاينجحون ، إلى أن حدثت تجربة الانفجار فى لوس ألاموس فى ١٦ يوليه سنة ١٩٤٥ . وظل العالم فى جهل إلى ما بعد انفجار قنبلة هيروشيما فى ٥ (٦ أغسطس) . لذلك كان على الأمم المتحدة أن تنشئ هيئات فرعية جديدة للاشراف على الطاقة الذرية ، وأن تكون تابعة للهيئة القائمة بحيث تستطيع العمل تحت إشراف الجمعية العمومية ومجلس الأمن ، ولها مع ذلك من الحرية فى العمل ما يمكنها من المراقبة الفعالة .

وقد نفذ مؤتمر موسكو إلى قلب المسألة بأن اعترف بالطبيعة الثنائية للاشراف الذى تقوم به الأمم المتحدة على الطاقة الذرية من حيث إنها سلاح حربى ، ومن حيث إنها أداة للسلم ذات نفع لخير البشرية . وتعمل اللجنة بالضرورة على أنها هيئة من هيئات مجلس الأمن عندما تعالج الاشراف على الاستعمالات الخطيرة للطاقة الذرية أو القضاء عليها ، ولكنها بالطبيعة تخدم أغراض الجمعية العمومية للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادى ، والاجتماعى حين تعمل لتقدم الاستعمالات السلمية للطاقة الذرية . وكان من المسلم به أن الحاجة الأولى الملحة هى القضاء على خطر السلاح الذرى وأن نشاطها الأول يكون على ذلك متعلقاً بمجلس الأمن .

ولكى يحقق هذا الغرض وضع مؤتمر موسكو ما يبدو من أول نظرة أنه إجراء معقد بعض الشئ ؛ فقد أقرت الدول الثلاث فى المؤتمر — وهى اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية والمملكة المتحدة ، والولايات المتحدة — أن تتخذ الخطوة الأولى فى دعوة الدول الأخرى التى تتمتع بالعضوية الدائمة فى مجلس الأمن ، وهى فرنسا والصين ومعهما كندا (لما كان لها من حظ فى التطورات الأولى لإخراج القوة الذرية) كى تؤيد اقتراحاً فى الاجتماع الأول لهيئة الأمم بانشاء لجنة القوة الذرية للأمم المتحدة . وبذلك يرجع الفضل فى إنشاء هذه اللجنة إلى الأمم المتحدة جميعها ، لا إلى الدول الكبرى وحدها . ولكن يجب على اللجنة فى مجال العمل أن تقدم تقاريرها ومقترحاتها أولا لمجلس الأمن ، وهو الذى يقرر ما يتخذ بشأنها وهل تبقى هذه التقارير والمقترحات سرية أوتنشر على الناس ، وفى « الأحوال المناسبة يبلغ مجلس الأمن هذه التقارير للجمعية العمومية ولأعضاء الأمم المتحدة فضلا عن المجلس الاقتصادى والاجتماعى وغيرها من الهيئات الداخلة فى نظام هيئة الأمم المتحدة . » وهذه الاجراءات فى الحقيقة بسيطة نسبياً و إن كان من المحتمل أن يكون تنفيذها صعبا . فالاقتراحات ذات الصفة الحربية الخالصة تبقى من اختصاص مجلس الأمن وحده ، أما غيرها من المقترحات فيمكن مناقشتة فى الهيئات المناسبة .

ولخص مستر بيرنز وزير الخارجية الطريقة التى عرضت بها قرارات مؤتمر موسكو على الاجتماع الأول للجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة فى تقريره إلى رئيس جمهورية الولايات المتحدة عن أعمال الوفد الأمريكى فى الجمعية العمومية :

« على أثر الاتفاق الذى تم فى ديسمبر سنة ١٩٤٥ بمؤتمر موسكو ، حيث اجتمع وزراء خارجية المملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، والمفاوضات التى تلته ، قدمت الحكومة البريطانية بالنيابة عن الأعضاء الخمسة الدائمين فى مجلس الأمن وكندا ، فى ٤ يناير ، اقتراحاً بأن يوضع القرار الخاص بانشاء لجنة للاشراف على الطاقة الذرية واستعمالها، وهو الذى ووفق عليه فى موسكو ،ضمن برنامج الجمعية العمومية . »

وأشار مستر أتلى إلى أهمية إنشاء هذه اللجنة المقترحة فى خطبته التى رحب فيها بالجمعية العمومية فى ١٠ يناير .

وقال مستر بيرنز رئيس وفد الولايات المتحدة فى افتتاح المناقشة العامة بشأن تقرير اللجنة التحضيرية فى الجلسة العامة التى عقدت فى ١٤ يناير مايأتى:

« إن أمامنا واجبا آخر عظيم الشأن وهو إنشاء لجنة تبحث المشاكل التى نشأت عن كشف الطاقة الذرية وهى ذات اتصال وثيق بمشكلة الأمن. وهذه المسألة هى من أهم المسائل لدى الدول جميعاً . ويجب ألا نخفق فى إيجاد الضمانات الضرورية ، لنتأكد من أن هذا الكشف العظيم سيكون لخير الانسانية ، لا أداة عنيفة الفتك والتدمير فى حرب طاحنة . »

وقد قررت الجمعية العمومية إحالة هذا الاقتراح إلى لجنتها للسياسة والمحافظة على الأمن . وفحصت اللجنة هذا الاقتراح فى جلستيها الثانية والثالثة فى ٢١ ، ٢٢ يناير ، وفتح المناقشة السناتور كونالى ممثل الولايات المتحدة فى اللجنة ، وفى آخر الاجتماع فى يوم ٢١ يناير تمت الموافقة عليه ، من غير تغيير ، بأصوات ستة وأربعين عضواً من المؤيدين ، ولم يعارض أحد ، وامتنع صوت واحد عن الاقتراع . وبعد مناقشة قصيرة فى اليوم التالى وافقت اللجنة الأولى فى ٢٣ يناير بالاجماع على تقرير المقرر بشأن إنشاء اللجنة .

وفى ٤ يناير وافقت الجمعية العمومية على التقرير والقرار الخاص بانشاء لجنة الطاقة الذرية ، ولم يعترض أحد عند أخذ الأصوات

تقرير ليليئنثال

مضت عدة أشهر على إنشاء لجنة الأمم المتحدة للطاقة الذرية قبل أن تعين الدول الممثلة فى هذه اللجنة مندوبين لها . ولم يصدر الرئيس ترومان قراراً بتعيين مستر برنارد م. باروخ ممثلا للولايات المتحدة باللجنة إلا فى ١٨ مارس سنة ١٩٤٦ . وفى هذه الأثناء كانت حكومة الولايات المتحدة قد سارت خطوات بمشروعاتها التى ترمى إلى وضع برنامج للاشراف الدولى على الطاقة الذرية . ويقابل ذلك عمل لجنة مكاهون التى ألفها مجلس الشيوخ للاشراف الداخلى . وفى ٧ يناير ألف مستر بيرنز قبيل سفره إلى لندن لجنة حكومية للطاقة الذرية برياسة دين اتشسون وكيل الخارجية .

وأعضاء هذه اللجنة هم : دكتور فانيفر بوش ، ودكتور جيمس كونانت من إدارة البحوث العلمية وتقدمها ، وماجور لزلى جروفز رئيس مشروع منهاتان وهى الادارة التى صنعت القنبلة ، ومستر جون ماكلوى وزير الدفاع سابقاً .

وفى ٢٣ يناير عينت اللجنة هيئة استشارية أعضاؤها :

مستر دافيد ليلينثال رئيس سلطة وادى تنسى ، وقد عين رئيس الهيئة الاستشارية .

مستر شستر برنارد رئيس شركة تليفونات بل بنيوجرسى .

مستر رو برت أوبنهايمر من المعهد الفنى بكاليفورنيا وجامعتها .

مستر شارلز ألن توماس وكيل رياسة شركة مونساتو الكيميائية ومديرها الفنى .

مستر هارى ون وكيل رياسة شركة الكهرباء العامة ومدير سياستها الهندسية .

وقد نشرت الحكومة تقرير هذه الهيئة الاستشارية فى ١٦ مارس بمقدمة من وزير الخارجية أثنى فيها على « العمل الضخم الذى تدل عليه هذه الوثيقة والمميزات العالية التى يتمتع بها الرجال المشتركون فيها » . ثم قال إنها تعتبر « نقطة ابتداء صالحة للمناقشة العلنية بين ذوى الاختصاص ، وهى من العوامل الضرورية للوصول إلى سياسة رشيدة . ولقد أعلنت هذه الوثيقة لا لتكون تصريحاً لسياسة بل لمجرد أن تكون أساساً للمناقشة » . ومع هذا القول اعتبر « تقرير ليلينثال » بوجه عام أنه يحمل سلطة الحكومة ، وهو أمر أدى إلى الانتقاص من حرية مستر باروخ فى اختيار المقترحات التى يعرضها على لجنة الأمم المتحدة .

وأهم ما جاء فى وثيقة ليلينثال هو الاقتراح بانشاء سلطة للتقدم الذرى ، تمتلك جميع معدن اليورنيوم والثوريوم فى العالم ، وتشرف على أنواع النشاط فيما يتعلق بصفاتها الاشعاعية . واختتم التقرير بقسم خاص بالانتقال من الحالة الحاضرة إلى الحالة التى يكون فيها لهذه السلطة الاشراف التام ؛ فرسم سلسلة من الخطوات التى بها يحتفظ « بالتفوق الأمريكى الحاضر » فى حين تعمل الأمم الأخرى لحل المشاكل العلمية والصناعية المتعلقة بهذا الموضوع .

ويعترف التقرير بأن هذه المسائل تعد من « أعلى موضوعات السياسة العليا والعلاقات الدولية » ، ولكنه يقترح أن تبدأ هذه السلطة عملها

بمسح جيولوجى للمواد الخام وغيره من المسائل العلمية والفنية وأن « السر » (على أن التقرير لم يستعمل هذه الكلمة) لا يكشف عنه إلا بعد قيام إشراف دولى فعال .

ويهمنا فى هذه المناسبة أن نلفت الأنظار إلى هذين المقترحين الهامين اللذين جاءا فى تقرير ليلينثال. ولكن المفاوضات الخاصة بالاشراف على الطاقة الذرية فى لجنة الأمم المتحدة تأثرت إلى حد كبير بهذه الوثيقة الهامة .

لجنة الأمم المتحدة فى العمل

عقدت لجنة الأمم المتحدة للطاقة الذرية بعد أن تم تأليفها اجتماعها الأول فى ١٤ يناير سنة ١٩٤٦ بمركز مجلس الأمن بكلية هنتر بمدينة نيويورك . ومن الأمور ذات المغزى أن مندوبى الدول الاثنتى عشرة الممثلة فى اللجنة كانوا ، ما عدا قلائل ، من السياسيين أو رجال الأعمال لا من العلماء . وكانت المشكلة التى بحثوا فيها هى الأمن الدولى والحرب والسلم ، وكيف يكون الاشراف على القوة الذرية ، لا كيف يكون انتاجها .

وقد اتبعت التقاليد الديبلوماسية ، فتولى ممثل الولايات المتحدة رياسة اللجنة ، ثم صارت الرياسة تعقد بالدور لمدة شهر لممثلى الدول المختلفة حسب الترتيب الأبجدى لاسم الدول بقدر الامكان .

وقد شمل الخطاب الافتتاحى لمستر باروخ جميع ميدان الطاقة الذرية فى شرح واف وواضح . وهو خطاب سيكون له مكان بارز بين أدب المناقشات الدولية ، وقد حمل هذا الخطاب بالاذاعة اللاسلكية إلى سائر أنحاء العالم ، فكان نداء لضمير الانسانية يحوى إنذاراً لابد منه ، وهو أن تختار بين « السلم العالمى أو الدمار العالمى » :

« إننا نستطيع أن نقيم ضمانات وافية فى وجه رذائل الحرب، وهذا هو الهدف الذى نرمى إليه . ففى ميدان هذه النصوص التى نرسمها هنا ، سيجد من يريد البحث ، العناصر الأساسية لبلوغ غايتنا ، وسيرى غير هؤلاء فراغاً . أن كلامنا يحمل مرآته التى ينعكس عليها الأمل أواليأس الأكيد — الشجاعة أو الجبن .

«إن العالم اليوم يعانى القحط، وهو يجيع بطون الناس ؛ ولكن هنالك قحطاً أشد ، هو جوع العقول . وهذا الجوع يمكن علاجه بالتغلب على الخوف وأن يستبدل به الأمل الذى تنبثق منه العقيدة — عقيدة كل منا فى الآخر ، العقيدة بأن نعمل معاً فى سبيل النجاة والعزم على معاقبة الذين يهددون السلم والأمن . »

وقد وضع مستر باروخ مشروعاً من أربع عشرة نقطة عملية لضمان السيطرة الدولية على التقدم الذرى ، وهو مشروع فيه تفصيلات كثيرة فلا يمكن مناقشته هنا .

على أنه بوجه عام يشبه برنامج تقرير ليلينثال ، ولكن فيه مواد اقتبسها من مشروعات قدمتها هيئات غير رسمية ، ومن المناقشات العامة فى الولايات المتحدة أثناء الأشهر السابقة . فالسلطة الدولية للتقدم الذرى أشمل فى مقترحاته منها فى تقرير ليلينثال الذى أصر على القول بالتملك الدولى. على أن النقطة الأولى فى مشروع باروخ توسع هذا الفكرة حتى تجعلها تشمل جميع أنواع الاشراف : « وعلى السلطة أن تضع مشروعاً وافياً للاشراف على ميدان الطاقة الذرية الجديد بالوسائل العديدة . من امتلاك وتسلط وترخيصات و إدارة وتفتيش و بحث و إدارة بوساطة موظفين كفاة . » فأول عمل لهذه السلطة هو معرفة جميع موارد العالم من اليورانيوم والثوريوم ، وأن تحتكر احتكارا تاما جميع المواد المتفجرة ، وأن تشرف على البحث فى ميدان المتفجرات الذرية . وهى التى ترخص للسلطات الأخرى بالاستغلال السلمى غير الخطر . ويقضى المشروع بالتفتيش الدولى ، وبحرية الدخول لممثلى السلطة إلى أى جهة من جهات الدول فى الوقت الذى تراه السلطة ضروريا . ويجب تنفيذ النظام على أدوار . ولا تقوم الولايات المتحدة باذاعة ما لديها من معلومات ، ما عدا الضرورى لفهم المقترحات التى تؤيدها ، إلا بعد أن يسير مشروع الاشراف سيراً مرضياً .

ومما يعادل هذا البرنامج المؤلف من أربع عشرة نقطة فى الخطورة التصريح القاطع بأن قوة وقف القرارات التى منحتها الدول الكبرى فى مجلس الأمن ، لا تستعمل فى حالة اتهام أمة بأنها خرقت هذه المعاهدة ، بأن امتلكت أو استعملت قنبلة ذرية بطريقة غير مشروعة أو استعدت لصنع قنبلة ذرية. فيجب ألا يكون لأية أمة القدرة

على تقييد السلطة الدولية ؛ إذ « يجب ألا يكون هنالك حق وقف القرارات (فيتو) لحماية أولئك الذين يخرقون عهدهم المقدس ، ألا يعملوا على تقدم القوة الذرية أو استعمالها لأغراض تدميرية . »

وكان صدى مقترحات مستر باروخ لدى الرأى العام أن قوبلت بالتأييد العظيم لا لموضوع المقترحات فحسب ، بل للرغبة كذلك فى تأييد ما أصبح بياناً للسياسة الوطنية وسط مفاوضات صعبة . ولم يكد الجدل يقوم حول النقط الأربع عشرة نفسها ، ولكن الاقتراح بالتخلص من حق وقف القرارات الذى تتمتع به الدول الكبرى فى مجلس الأمن ، قوبل بالتأييد القوى من أنصار فكرة الحكومة العالمية ، وبالمعارضة الشديدة من أولئك الذين رأوا عدم إثارة هذا الأمر بتلك الطريقة القاطعة فى الوقت الحاضر .

على أن ما كان أكبر شأنا من تأثير المقترحات فى الرأى العام بالولايات المتحدة هو تأثيرها فى الحكومات المتفاوضة . فلقد قبلت جميع الدول، ما عدا روسيا وبولندة ،مبادئ مشروع باروخ أساساً للمناقشة . على أن معارضة روسيا لم تكن فى النهاية عقبة لا يمكن التغلب عليها فى سبيل قبول المشروع من الجميع . ولقد بدت الفكرة المعارضة واضحة كصفاء البلور فى المشروع الذى قدمه مستر أندرى ا. جروميكو ممثل السوفييت فى الجلسة الثانية للجنة وهى التى عقدت فى ١٩ يونيه .

ويختلف المشروع السوفييتى اختلافاً أساسيا عن مشروع الولايات المتحدة . فقد ابتدأ بتحريم استعمال السلاح الذرى فى الحال ، وتدمير كل ما هو مختزن من السلاح الذرى فى مدى ثلاثة أشهر . فهو فى هذا الصدد يقترح عكس الطريقة المقترحة فى مشروع باروخ تماماً ؛ فالمشروع الأخير لا يقضى بذلك إلا بعد وضع ضمانات فعالة . ولم ينص المشروع السوفييتى على إنشاء هيئة دولية جديدة لها السلطة بفحص ما قد يجرى فى الدول المختلفة ، وتتولى السيطرة على جميع أنواع النشاط « الخطر » فى مجال الذرة . فبدلا من هذه الهيئة الدولية التى رغبت جميع الدول فى فحص اختصاصاتها ، ترك المشروع السوفييتى تنفيذ تحريم السلاح الذرى على عاتق المستوى الأخلاقى ، كما فعل ميثاق بريان وكيلوج (ميثاق باريس) حين حرم الحرب نفسها . فقد ذكر المشروع مرة أخرى أن خرق هذه المعاهدة يكون « جريمة خطرة

على الانسانية » ، وأن تتعهد كل أمة بمعاقبة أى واحد من مواطنيها يعمل لخرقها .

ولم يرد فى المواد الثمانى للمشروع السوفييتى أى ذكر محدد لمنع التفتيش الدولى . ويظهر أن مستر جروميكو كان فى القسم الثانى من مشروعه يذهب إلى أن المشروع النهائى سيحتوى على « طرق لمنع إنتاج أسلحة تعتمد على استعمال الطاقة الذرية » . وهو نص لا معنى له إلا إذا كانت الطرق تؤدى إلى التعاون الدولى ؛ ومع ذلك فقد عارض مسيو جروميكو فى بيان تال الفكرة المقترحة باستعمال التفتيش الدولى ، واعتبره خرقاً لسيادة الدولة . وهذا البيان إذا فسر حرفيا يدل على إنكار الضمانات التى نصت عليها وثيقة الأمم المتحدة نفسها . فلو أن كل أمة ظلت هى الحكم على نفسها بنفسها ، دون أن تخضع لسلطات الأمم المتحدة ، فليس ثمة فائدة للبناء الذى أقيم فى سان فرانسيسكو . ومن الواضح أن بيان مسيو جروميكو يجب ألا يفسر بهذه المعارضة البعيدة لأعمال الأمم المتحدة ؛ لأنه فى الوقت نفسه تقريباً ، الذى كان يسجل فيه اعتراضه على تدخل موظفى السلطة الذرية ، كان المارشال ستالين يكرر فى موسكو التأكيدات باخلاصه المستمر لميثاق الأمم المتحدة .

ومن المستحيل فى حدود هذه الخلاصة القصيرة أن نتكلم عن جميع المقترحات والملاحظات التى أبداها ممثلو الأمم الأخرى فى هذه اللجنة ، والعضو الوحيد من أعضاء اللجنة ، غير مسيو جروميكو ، الذى قدم مشروعاً تفصيليا هو دكتور هربرت إيفات ممثل أستراليا . وهذا الرجل الذى أيد بشدة حقوق الدول الصغرى فى مؤتمر سان فرانسيسكو كان بوجه عام على اتفاق مع مستر باروخ . وقد أشار إلى مصلحة الدول الصغرى فى إيجاد نظام عام لا يمنح الدول الكبرى امتيازات خاصة عند إعطاء الأصوات .

ولقد بدا من الواضح أنه لا يمكن التقدم تقدماً كبيراً فى طريق الاتفاق إلا إذا درست المشكلة فى تفصيلاتها دراسة أوفى ، وكان من نتيجة ذلك أن لجنة الطاقة الذرية فى الأمم المتحدة اجتمعت أولا اجتماعاً خاصا بوصفها لجنة للعمل . ثم أنشأت لجاناً لتعالج المظاهر المختلفة للمسائل الفنية المتصلة بها . ولما كانت هذه اللجان تحتفظ بسرية أعمالها ولم تصدر تقريرات عامة عن عملها ، فمن المستحيل إعطاء بيان واف عن أعمالها .

وقد كان الدكتور هربرت إيفات

رئيساً للجنة الطاقة الذرية فى الشهر الأول من انعقادها بصفته ممثلا لاستراليا واسمه فى أول قائمة الدول الممثلة فى اللجنة . وكان بصفته هذه رئيساً للجنة العمل التى مثلت فيها جميع الدول التى لها ممثلون فى اللجنة العامة . وعقدت هذه اللجنة اجتماعها الأول فى ٢٨ يونيه ، فقررت إنشاء لجنة فرعية رقم ١ تألفت من ممثلى فرنسا والمكسيك والاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة و بريطانيا و يرأسها ممثل أستراليا . وكان عمل هذه اللجنة الفرعية تحضير قائمة بالمقترحات التى تنظر فيها لجنة العمل . وقد عقدت هذه اللجنة الفرعية خمس جلسات وقدمت نتيجة أعمالها إلى لجنة العمل ، التى ألفت بعد ذلك ثلاث لجان فرعية لموالاة دراسة التفصيلات . و بما أنه قد ظهر أثناء اجتماع اللجنة الفرعية رقم ١ أن الدول غير الممثلة فيها ترغب فى حضور جلساتها ، وأنها تحب بعد ذلك إبداء آرائها ، فقد اتفق على أن تؤلف اللجان التى تدرس المسائل الهامة والعامة فى المستقبل من سائر أعضاء اللجنة الأصلية، وليس اثنا عشر عضواً بالعدد الضخم الذى يصعب تنظيمه

وقد سميت أولى اللجان الفرعية الثلاث التى ألفت بعد ذلك باللجنة رقم ٢ إذ لم يجدوا اسما قصيراً يصح إطلاقه عليها . والغرض من هذه اللجنة الفرعية دراسة المشاكل العامة فيما يتعلق بالسيطرة على الطاقة الذرية . وأنشئت أيضاً لجنة استشارية تشريعية لتفحص المسائل القانونية التى تنشأ عن المناقشات ، ولتشير بآرائها ، وفى الوقت المناسب تقدم المشورة التشريعية عند وضع اتفاق دولى . وقد لاحظ مستر جروميكو بهذه المناسبة أن عملها فى ذلك الوقت سابق لأوانه ؛ لأن الأمور السياسية لم تبلغ مرحلة الاتفاق التى يطلب فيها رأيها القانونى . ولذلك قررت هذه اللجنة فى الأيام الأولى من أغسطس أن تقف نشاطها مؤقتاً .

وقد ألفت اللجنة الفرعية الثالثة ، وهى اللجنة العلمية والفنية لتشير بما تراه فى الأمور الفنية على اللجنة الأصلية، وتفحص مسألة تبادل المعلومات العلمية . وكانت المسألة الأولى التى أخذ فيها رأيها هى : هل يمكن فرض رقابة فعالة من الوجهة الفنية الصرفة؟ وقد وقفت اللجنة الفرعية رقم ٢ أعمالها انتظاراً للتقرير الكامل لهذه اللجنة الأخيرة ؛ إذ قد يتضح مما تسفر عنه بحوث هذه اللجنة تحول جديد فى المناقشات السياسية . على أن التقرير نفسه لم يأت بمقترحات جديدة فيما

يتعلق بطبيعة الرقابة أو التفتيش الذى يفرض ، ولكنها قصرت عملها على فحص واقعى لكل دور من أدوار الانتاج الذرى ، مبتدئة بالمواد الخام واحتمال تحويلها إلى أغراض حربية . وكانت للجنة فى تحضير تقريرها خبرة العمل مع علماء دوليين من علماء الدول الاثنتى عشرة الممثلة فى لجنة الطاقة الذرية . ولذلك أصبح من الراجح أن يكون هذا التقرير بملحقاته هو البرنامج الذى تتخذه اللجنة الفرعية رقم ٢ قاعدة لبحوثها . وإن تحليل عناصر المشكلة لهى خطوة أولى نحو إيجاد حل ملائم .

ولما كانت رياسة اللجنة دورية فقد خلف الدكتور ايفات فى الرياسة ، بعد انتهاء الشهر الذى قضاه رئيساً نشيطاً للجنة الطاقة الذرية ، الكابتن الفارو ألبرتو داموتا سيلفا ممثل البرازيل ؛ وتبعه الجنرال ا. ح. ل. مكنوتن ممثل كندا ، ثم الدكتور ك. ل. هسيا ممثل الصين .

مناقشات غير رسمية ومقترحات

كانت مقترحات مستر باروخ للسيطرة الدولية على الطاقة الذرية ، عظيمة الشأن فى مبادئها حتى إن الناس لم يلتفتوا إلا قليلا ، أو لم يلتفتوا قط ، إلى الطريقة التى استعملها فى تقديم مقترحاته .

فقد لجأ فى أدق المفاوضات وأصعبها إلى أصعب الوسائل ، وهى طريق الديبلوماسية العامة ، ولو أن هنالك ميداناً تبدو فيه استحالة تطبيق قول وودرو ولسن — « اتفاقات علنية ، يتم الوصول إليها علناً » — فذاك هو ميدان سر السلاح الذرى . ومع ذلك لم يكتف مستر باروخ باعلان مقترحاته للجنة الطاقة الذرية للأمم المتحدة فى جلسة علنية ، بل دعا إلى مناقشات هذه المقترحات فى الصحف والراديو ومنابر الخطابة .

أجل ! هنالك سوابق فى الالتجاء إلى الديبلوماسية العامة فى المؤتمرات السابقة لنزع السلاح ، ومن أشهرها المؤتمر البحرى بواشنطون الذى عقد برياسة مستر هيوز ، ومؤتمرات جنيف لنزع السلاح ، إلا أن السيطرة على التسليح الذرى هى مشكلة من نوع جديد . وإذا كانت المؤتمرات السابقة تعنى بالمقارنة بين مقاسات معروفة من أنواع الأسلحة ، فان الغرض من الديبلوماسية

اليوم السيطرة على سر . وكان مستر باروخ على علم بمخاطر فتح ميدان للجمهور لا يزال قسم منه مغلقاً أمامهم . على أنه أعلن منذ اللحظة الأولى أن مشكلة السيطرة تختلف عن المعرفة بعلم الهندسة ذى العلاقة بالقنبلة الذرية . فالمسألة السياسية ليست من العلم أو الهندسة فى شئ بل هى مسألة نفسانية ، والسلامة الوطنية هى مسألة أدبية لا مادية ، وهى التعبير السياسى لثقة أمة فى استمرار السلم لديها . وهذه الثقة لا يمكن كسبها وبقاؤها إلا بالذهاب رأساً إلى مصدرها ، وهو الرأى العام فى كل أمة من الأمم .

وقد عجزت الجهود السابقة التى بذلت فى سبيل نزع السلاح عن إيجاد هذه الثقة ؛ لأن المقترحات لم تذهب إلى المدى الذى تشمل فيه جميع أنواع السلاح من جهة ، ولأن قوى المحور تآمرت وعملت للاخفاق ، باستعداداتها للحرب فى أوربا وآسيا من جهة أخرى .

ولم يعد خطر دول المحور يستطيع أن يسد الطريق فى وجه مجهود قوى واسع المدى للوصول إلى قدر كاف من نزع السلاح الذرى . ولذلك أصر مستر باروخ على أن يجد تأييداً من الرأى العام لبلوغ هذه الغاية ، واتخذ مستر باروخ مثلا من لنكولن الذى اقتبس عنه عبارات مؤثرة فى نهاية خطبته ، ومن ولسن الذى اتبع طريقته حتى فى عدد المسائل الأربع عشرة . فوجه نداءه إلى شعوب العالم أكثر مما وجهه إلى حكوماته ، وكان فى عباراته الافتتاحية صدى حديث لنداء جفرسون الذى وجهه للانسانية فى إعلان استقلال الولايات المتحدة . وقد قال فى بيان واضح إنه لا يوجه كلماته « لزملائه الأعضاء » فى لجنة الطاقة الذرية فحسب ، بل كذلك « لزملائه سكان هذا العالم » . وقال إن الحكومات وحدها لا تضمن الأمل فى حياة جديدة خالية من المخاوف التى ينقبض لها القلب والتى تحيط الآن بالعالم . . . إن الجوع الروحى للناس يمكن علاجه بالتغلب على الخوف ... وبثقة الناس بعضهم ببعض ، والثقة فى أن نعمل معاً فى سبيل النجاة . ومثل هذه العبارات المتناثرة فى مبدأ خطبته ونهايتها وجدت أقصى إجمال لها فى قوله « إن نوع هذه النجاة يجب أن يعمل فيه الجميع من أجل الجميع » .

على أن مجهود مستر باروخ للحصول على تأييد المفكرين من جميع البلاد لمشروع السيطرة على أكبر مصدر للقوة فى العالم ، كان له تطبيق خاص فى الولايات المتحدة الأمريكية ؛

لأن الحكومات الأخرى تعلمت من عبر الماضى ألا تثق بثبات الأمريكيين على أغراضهم فى العلاقات الدولية . فاذا كان الأمريكيون قد نسوا ، فان الدول الأخرى لم تنس الطريقة التى أيدت بها الولايات المتحدة عصبة الأمم والمحكمة الدولية ثم عادت فتخلت عن هذا التأييد . وكانت هذه الدول تريد أن تتأكد من أن أية مشروعات لتنظيم دولى تتفاوض فيه السلطة التنفيذية ، لا يلغيه المجلس النيابى الأمريكى تحت ضغط الرأى العام المتغير أو غير المهتم . ولقد صار من الواضح أن الاستمرار على سياسة خارجية واحدة يتوقف على درجة الفهم والوصول إلى المعلومات الصحيحة التى تعالج بها أمة مشاكلها . وإذا كان الدور الأول من المناقشة العامة للمسائل الكبرى قد يؤدى إلى الفوضى وتبلبل الآراء ، فان الرأى العام لا يمكن أن يشحذ ويصير سلاحاً سياسيا نافعاً إلا على ضوء المناقشة العامة . وكان مستر باروخ على علم بذلك ، فشجع قبل بيانه فى لجنة الأمم المتحدة للطاقة الذرية مجهودات الهيئات غير الرسمية التى تدرس الطاقة الذرية ، وأصر على أن طريق الاتفاق فى المفاوضات الدولية يكون أوسع وأثبت ، إذا كانت هنالك حرية مطلقة فى الاعراب عن الرأى بشأن أى مشروع أو إقتراح للسيطرة على الطاقة الذرية، بالتحبيذ كان أو بالانتقاد :

وكان مستر باروخ يعلم بلا ريب قبل تعيينه ممثلا أمريكيا فى لجنة الأمم المتحدة بزمن مديد ، أن هنالك عدة لجان تبحث فى مشاكل الطاقة الذرية . وأول هذه اللجان هيئة من علماء الطبيعة عرفت باسم اتحاد العلماء الأمريكيين . وهذه الهيئة تضم نحو سبعة آلاف من رجال العلم يشتغلون بالبحث فى مشروع منهاتان وما يتبعه . واهتمامهم منصرف على الأكثر إلى مشكلة الاشراف على الطاقة الذرية داخل الولايات المتحدة . ويلقون المساعدة من هيئة مدنية كما هو مذكور فى قانون سكاهون . ولم يتخذ هذا الاتحاد موقفاً حاسما فى الميدان الدولى إلا بعد نشر تقرير لجنة ليليثال ، إذ قبله دليلا على الاتجاه السياسى . ولكن بعد أن نشرت مقترحات باروخ أيدها الاتحاد تأييداً تاما شاملا . ومما يتصل اتصالا وثيقاً بعمل هذا الاتحاد تلك الحملة الواسعة فى أنحاء الأمة لتربية الناس وإمدادهم بالمعلومات ، وهى التى قامت بها اللجنة الوطنية للمعلومات الذرية ؛ وهذه اللجنة أيضاً شجعت مناقشة الموضوع فى الهيئات المحلية

فى أجزاء مختلفة من البلاد .

ولقد صار من الواضح فى أثناء هذا العمل أن المشاكل السياسية والقانونية والاقتصادية التى تنشأ عن السيطرة على الطاقة الذرية مما يخرج عن ميدان علماء الطبيعة ، وأنها فى حاجة لمناقشتها ودراستها بوساطة علماء سياسيين واجتماعيين . والغريب أنه لم يظهر نسبياً ما يدل على اهتمام بهذا الموضوع بين العلماء السياسيين والاجتماعيين فى الجامعات . فمجلس بحوث العلوم الاجتماعية وهو الهيئة التى تضم المشتغلين بالعلوم الاجتماعية ، كان آخر الهيئات التى برزت فى هذا الميدان ، لتتولى إدارة البحث فيما تسفر عنه السيطرة على الطاقة الذرية من مشاكل اجتماعية واقتصادية . فلم يعن هذا المجلس بهذه المشاكل إلا فى ربيع سنة ١٩٤٦ وأوائل صيفها ، حين أنشأ إدارة برئاسة الأستاذ وينيلد ريفلر من معهد الدراسات العليا للبحث فى النتائج الاقتصادية النهائية للسيطرة على القوة الذرية ، ولم تبدأ هذه الادارة أعمالها إلا أخيراً . ولكن هذا التأخير يسوغه أن الميدان الذى تعمل فيه لم يفتتح افتتاحاً كافيا للبحث .

مثل هذا التاريخ القصير لا يمكن أن يحصى الأعمال المفيدة التى تقوم بها جماعات عدة من الهيئات التعليمية ، بعقد اجتماعات الجمعيات العلمية ونشر بحوث ، وتنظيم برامج إذاعة . على أنه لا بد من ذكر بعض وجوه النشاط الذى تبديه هيئات كمجلس العلاقات الأجنبية ، وجمعية السياسة الأجنبية ، ولجنة دراسات تنظيم السلم ، والجمعية الأمريكية للأمم المتحدة . وهنالك هيئات تعقد فى مراكز مختلفة ، من أهمها سان فرنسيسكو لجهات شاطئ المحيط الهادى ، وفى جامعة دينفر ، وهى تنظم إذاعات عن السيطرة على الطاقة الذرية . ولقد صارت هذه المشكلة موضوع برامج خاصة لهيئات ، كالجمعية الأمريكية للعلوم الطبيعية ، والجمعية الفلسفية الأمريكية . ومن بين برامج محطات الاذاعة الكبرى ألقيت فى إذاعة شركة كولومبيا سلسلة من الاذاعات قام بها علماء مختصون تحت إدارة دكتور ليمان برايسون ، وقد ضمنت لجنة مكماهون تقريرها فهرساً وصفيا شاملا لمصادر البحث التى أخرجتها هذه الهيئات .

على أن هنالك ثلاثة مراكز أساسية وضعت برامج للسياسة المستقبلة وأعدت مشروعات للتنظيم الدولى للسيطرة على الطاقة الذرية . وهذه المراكز الثلاثة هى جامعة ييل وجامعة

شيكاغو ومعهد كارنجى للسلم الدولى . ففى جامعة ييل نشر معهد الدراسات الدولية بادارة الأستاذ فريدريك دن نتائج دراسات ومباحث أعضاء المعهد التى استمرت شهوراً فى كتاب عنوانه « السلاح المطلق » وقد أعد هذا الكتاب قبل بيان باروخ ، ولكنه ظل مع ذلك تحليلا قيما وهاما للمشكلة بأجمعها . والنتائج التى يصل إليها هذا الكتاب لا تبعث على التفاؤل ، وهو يوافق على النقط الأساسية فى تقرير ليلينثال ولكنه يذكر القارئ بصعوبة التغلب على قوى التاريخ والسياسة التى كانت لها السيطرة حتى الآن والتى قد تقضى على خير المشروعات إذا سير فيها بسرعة ومن غير اهتمام بالتطورات المختلفة فى مختلف البلاد . ويفرق الكتاب بين المشاكل التى تتطلب عملا سريعاً وبين المشاكل التى تطبق فى المستقبل . وقد أعرب عن هذه النتيجة الحذرة فى العبارات الآتية :

« ليس فى أيدينا الآن حل كامل وبارز لتلك المشكلة الخطيرة المعقدة التى هى السيطرة الدولية على الأسلحة الذرية . وليس معنى ذلك أنه حكم علينا بأن نظل مكتوفى الأيدى أمام تلك الكارثة المحققة ؛ فقد رسم تقرير اللجنة الاستشارية طريقة يظهر أنها جريئة ويمكن تحقيقها ، ويمكن أن تتخذ خطوة أولى فى ذلك السبيل . وهذا التحليل الحاضر قد اقترح خطوة أخرى يمكن اتخاذها الآن ، وهى المفاوضة فى اتفاق عام على مقاومة إجبارية تتخذ تدابيرها فى الحال لمقاومة المعتدى بسلاح ذرى . وهاتان الخطوتان ليستا بعيدتين بعضهما عن بعض فكلتاهما تؤيد إطالة السلم إلى مدى بعيد إن لم تكن تضمنه .

ويجب أن يكون أول ما يهتم به هو المشكلة الانتقالية التى تقضى بترك ميدان المستقبل مفتوحاً إلى أن يوطن الناس أنفسهم على النظم الضرورية التى تقضى بها حياة المدنية فى العصر الذرى . ولن نكف عن ترديد القول بأن الحلول « الدائمة » التى تخاطر بحرب ذرية الآن فى سبيل الحصول على سلم دائم لا تعد حلولا مطلقاً ، لأنها لا تجنبنا الحرب التالية . وإذا كانت الحرب العالمية الثالثة هى آخر الحروب العالمية ، فليس معنى ذلك أننا جنبنا أية حرب من الحروب .

وضرورة إيجاد حلول لهذه المشكلة الانتقالية ربما كانت عذراً فى أن المؤلفين الحاليين لم يعالجوا ما ستسفر عنه الأحوال فى آخر الأمر ؛ فقد وجهوا اهتمامهم إلى إيجاد طرق لتهيئ

للذكاء الانسانى الوقت الذى يحتاج إليه ليجد الحلول المناسبة للمشاكل البعيدة الأمد .

ولقد نشأت فى جامعة شيكاجو هيئتان هامتان : إحداهما جماعة عرفت باسم علماء الذرة فى شيكاجو ، وهى تصدر « نشرة علماء الذرة » التى يحررها جولد سميث ورابينوفتش وهى خير مجلة فى هذا الميدان ، وتجد فيها نصوص جميع الوثائق الهامة بمجرد ظهور هذه الوثائق . والهيئة الأخرى هى مكتب الاستعلامات عن الاتجاهات الاجتماعية للطاقة الذرية لجامعة شيكاجو ، برياسة الأستاذ رو برت ردفيلد . وهذه الهيئة قد نادت بمشروع وضعه الأستاذ كوينسى رايت لسيطره الدولية على الطاقة الذرية وأيدته .

ويقضى مشروع الأستاذ رايت بانشاء وكالة للطاقة الذرية الدولية مؤلفة من ثلاث لجان . تكون اللجنة الأولى منها استمرار اللجنة المنظمة الحاضرة ، ويعهد إليها بواجب وضع مقترحات نهائية لمجلس الأمن أو للجمعية العمومية لهيئة الأمم ، لكى تعدل من مشروعها الأصلى ، ولكى تضمن السير إلى النجاح . وتكون الهيئة المركزية لهذا النظام لجنة إدارية تتألف من تسعة أعضاء ، وهى فى أعمالها تماثل سلطة التقدم الذرى التى ذكرت فى مشروع ليلينثال التى تملك أو تشغل مناجم اليورانيوم والثوريوم والمصانع لتكريرها . ويقام مكتب للدراسات الذرية ، ويكون له سلطة الترخيص باستغلال اليورانيوم والثوريوم لأغراض سلمية ، وتكون هنالك لجنة للتفتيش لها سلطة الوقوف على مصادر المادة الخام والمصانع التى تخرج مواد مفرقعة . فالمشروع من هذه الجهة يختلف اختلافاً واضحاً عن مشروع ليلينثال . ومما يميز هذا المشروع أنه يقترح أن تضع كل دولة قانون جنايات لمعاقبة الأشخاص الذين يخرقون هذا الاتفاق ؛ وينص على تأليف محكمة جنائية للأمم المتحدة على قاعدة النظام المقترح فى اتفاق جنيف سنة ١٩٣٧ . وفى هذا الباب من المشروع اكتسب الأستاذ رايت خبرته من محاكمة مجرمى الحرب الألمانيين بنورمبرج . وهذا الاقتراح يفتح ميداناً مهماً فى تقليد السيادة الدولية .

واقترح الأستاذ رايت ، كنقطة هامة يبدأ بها لتنفيذ هذا المشروع الواسع المدى ، أن تدمر فى الحال جميع الأسلحة الذرية الموجودة بمجرد تنفيذ هذا الاتفاق ؛ وأن ينقل جميع ما هو مخزون

من المواد المفرقعة إلى اللجنة الادارية ؛ وأن يوقف العمل فى مصانعها حتى يتم تشكيل إدارة السيطرة الدولية وتسير فى عملها . فمشروع شيكاجو من هذه الجهة يماثل مقترحات السوفييت . ولكن إدارة السيطرة تقضى بأن تكون السلطة الدولية واسعة ، وبتقييد السيادة الوطنية تقييداً ثابتاً .

وأخيراً توجد لجنة الطاقة الذرية لمعهد كارنجى ، وقد أنشئت فى أوائل ديسمبر سنة ١٩٤٥ . والغرض من إنشائها البحث والتثقيف فى المشاكل الخاصة بالسيطرة على الطاقة الذرية . وهذه اللجنة تتألف من أربعين عضواً اختيروا من بين علماء الطبيعة والعلماء السياسيين وأصحاب التجربة فى الأعمال العامة . وكانت هذه الهيئة كثيراً ما تجتمع للمناقشة وللنظر فى التقارير التى تقدمها لجان فرعية من الخبراء الذين يدرسون مشاكل خاصة .

وكانت المشكلة الأولى التى بحثت تفصيلا هى التفتيش الدولى على إنتاج المعادن ذات الاشعاع . وكانت اللجنة الفرعية التى تعالج هذا الموضوع مؤلفة من إخصائيين فى ميدان طبقات الأرض المعادن ، ويرأسها الأستاذ بول كر من جامعة كولومبيا . وكان تقريرها عن إمكان هذا التفتيش هو أن « السيطرة الفنية على المواد الخام يمكن تنفيذها بقدر كاف يهيئ لمحاولة جدية لاقامة نظام للسيطرة ... ويمكن التفتيش على المناجم المعروفة بعدد صغير نسبياً من الموظفين ، ويمكن أن يكون هذا التفتيش فعالا تماماً » ولكن معرفة المكتشفات الجديدة لا يمكن أن تتحقق دون مساعدة سياسية من الأمة التى لها صلة بهذا الاكتشاف .

وقد عهد إلى لجنة فرعية قانونية برياسة مستر جورج فينش الذى يعمل بقسم القانون الدولى بمعهد كارنجى ، فى وضع مشروع عام للسيطرة الدولية على الطاقة الذرية . وبعد أن قضت هذه اللجنة سبعة أشهر فى درس ومناقشة أصدرت آراءها فى شكل مشروع اتفاق لذلك : « وليست الفكرة هى السبق إلى النصوص النهائية لمعاهدة تعقد بين الحكومات ، بل وجدنا أن هذه طريقة واقعية لتحديد المشاكل السياسية فى هذا الباب واقتراح طرق معالجتها » ، وقد وافقت لجنة معهد كارنجى على هذا المشروع فى ١١ مايو سنة ١٩٤٦ ونشر فى ١٧ يونيه .

والمشروع الذى اقترحته لجنة معهد كارنجى يدخل فى ميثاق الأمم

المتحدة ، ولا يثير المشكلة الشائكة التى هى حق وقف لقرارات . فهو يرى إنشاء لجنة دولية لها السلطة فى اتخاذ كل الاجراءات المانعة فى وقت السلم التى تكون ضرورية ضد دولة تدبر حرباً ذرية . فاذا التجأت دولة إلى الحرب فعلا دعى مجلس الامن إلى القيام بالحراسة الموكولة إليه ، وليس ذلك فحسب ، بل إن المادة ٥١ من الميثاق التى تؤكد « حق الدفاع الطبيعى بالنسبة للفرد أو الجماعة أو لحماية النفس » تؤيد وتقوى ، لكى يكون اتخاذ تدابير إجماعية ضد الدولة المعتدية إجبارياً . وفضلا عن ذلك فأنه فى أثناء التفتيش على دولة عزى إليها تدبير القيام بحرب ذرية تمتنع الدول الأخرى عن تزويد الدولة المتهمة بالأسلحة الذرية والمواد وغيرها من آلات الحرب (المادة ٢٩) . وهذه الاجراءات للتفتيش والتنفيذ بسيطة ومستقيمة ، وهى لا تنتظر المناقشة بل تنفذ فى الحال ومن تلقاء نفسها بمجرد تهديد السلم .

ولم يرد فى المشروع ذكر بأن تمتلك لجنة دولية جميع اليورانيوم والثوريوم فى العالم ، وتتولى إدارة مصانع القوة الذرية . فمثل هذا الامتلاك وهذه الادارة تكون فى يد لجنة وطنية فى كل دولة ، كما اقترحت لجنة مكماهون المؤلفة من أعضاء مجلس الشيوخ . وهذه اللجان الوطنية تكون خاضعة للمراقبة الدقيقة للجنة الدولية (أو السلطة الدولية) . ويوجد نص اختيارى يسمح لأية دولة أن تحيل موادها الأساسية ومصانعها إلى اللجنة الدولية إذا رغبت فى ذلك .

ويحرم على الدول أن تملك أسلحة ذرية أو تصنعها لاستعمالها ، ولكن مجلس الأمن قد يرخص للدول المتحدة بأن تنتج من الأسلحة الذرية وتخزن ما تحتاج إليه فى أعمال الحراسة . وفى رأى واضعى المشروع أنه يجب ألا يكون المقدار كبيراً ، وقد يمكن مع الوقت الاستغناء عن صنعها إطلاقا .

هذا تاريخ تأليف لجنة الأمم المتحدة للطاقة الذرية . أما الأعمال التى قامت بها حتى أواخر الشهر الثالث من سنة ١٩٤٧ فيمكن إجمالها من أقوال شوتويل[1] أيضاً الذى قسم تاريخ هذه الفترة إلى سبعة أدوار :

فى الدور الأول كانت الجلسات الافتتاحية ، وأخذ كل مندوب يعلن

---

(١) راجع *International Conciliation*, Carnegie Endowment, April 1947

السياسة الرسمية لبلاده . ففى ١٤ يونيه أعلن مستر باروخ مقترحات الولايات المتحدة . وفى ١٩ يونيه كان دور كندا التى رحبت بالوجهة الانسانية التى عطف عليها مندوب الولايات المتحدة ، وقبلت مشروعه أساساً للبحث . أما مندوب بريطانيا فكان مثالا للحذر السياسى ، ولكنه رحب بهذا الأساس الذى اقترحته الولايات المتحدة ، وأكد ضرورة توقيع عقوبات شديدة على المخالفين للتعهد . ثم تقدم مستر جروميكو بمقترحات الاتحاد السوفييتى . وأيد كل من الصين والبرازيل ومكسيكو مقترحات الولايات المتحدة .

ولما عادت اللجنة للانعقاد بعد أسبوع حاول مندوب فرنسا التوفيق بين مشروعى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، وقال إنه ليس من الضرورى الانضمام إلى أحد المشروعين منذ البداية والبت فى المسائل التى أثيرت فى كليهما . وحبذ مندوب بولندة ما جاء فى المشروعين من محاسن وإن مال إلى جانب المشروع السوفييتى . وقال مندوب هولندة إن مرمى المشروعين الانشاء . وأيد مندوب مصر مقترحات الولايات المتحدة فى المبدأ ، وكذلك فعل ممثل استراليا .

وقبلت فى ديسمبر مقترحات مستر باروخ أخيراً ؛ إذ تعلقت الآمال بأنها خير وسيلة لصون الأمن فى وجه الكارثة الذرية ، مع مراعاة الحالة الحاضرة للعلاقات الدولية . ومع ذلك كان الحذر بارزاً فى أقوال المندوبين وفى أقوال الصحف ، مما دل على أن المقترحات قبلت من حيث المبدأ فقط لا فى تفصيلاتها .

وكان من أهم المسائل التى كانت عقبة فى سبيل الاتفاق مسألة حق وقف القرارات (الفيتو) . وربما كان أهم اعتراض هو إنشاء سلطة دولية للسيطرة والتفتيش . ولا شك فى أن عدم اطمئنان الاتحاد السوفييتى إلى العالم الخارجى ، له ما يسوغه فى المحاولات التى بذلت فى السنوات الأولى من إنشاء هذا النظام ، للقضاء عليه بقوة السلاح ، ثم بالمقاطعة السياسية الطويلة . فصارت حكومة السوفييت تشك فى الهيئات الدولية التى ينشئها الغرب ، بل إن محالفات الدول الثلاث الكبرى واجتماعاتها أثناء الحرب كانت متأثرة بهذه الريبة .

وعلى ذلك انتقلت المسألة إلى دورها الثانى حين تقرر فى اجتماع ٢٠ يونيه سنة ١٩٤٦ ، وهو الاجتماع الثالث للجنة ، تأليف لجنة للعمل وهى تكاد تكون اللجنة الكبرى نفسها ، وتجتمع فى

جلسات سرية . وأخذت هذه اللجنة تبحث المسائل المختلفة المتشعبة وألفت عدة لجان فرعية ، منها اللجنة الفرعية رقم ١ ولم يكن نجاحها فى عملها كبيراً .

اما اللجنة الفرعية رقم ٢ فهى تمثل الدور الثالث من أدوار المناقشات الكثيرة ، وقد عقدت خمس جلسات ، قدم رئيسها مستر ايفات تقريراً يظهر أنه كان خطوة فى سبيل حل المسائل التى عرضت على هذه اللجنة التى كانت تنظر هل من الأفضل أن توضع معاهدة خاصة تحرم الأسلحة الذرية أو أن يوضع مشروع يجبر على التخلى عن هذه الأسلحة بأن يتضمن وسائل فعالة لضمان ألا تستعمل الطاقة الذرية إلا فى أغراض سلمية . وفى هذه الحالة يبحث نوع السيطرة الدولية وعلاقتها بهيئة الأمم المتحدة . وكانت المناقشات فى هذه اللجنة طويلة ومتشعبة ؛ إذ كان ممثل السوفييت يرى وضع معاهدة تحريم فى الحال ، ليصل بذلك إلى منع استعمال القنابل الذرية وصنعها . ولا يمكن أن يقال إن هذه اللجنة وصلت إلى نتيجة كبيرة ، و إن كان العمل الذى قامت به مفيداً .

وأخذت اللجنة العلمية والفنية على عاتقها فى أواخر يوليه سنة ١٩٤٦ النظر فى احتمال الرقابة والسيطرة الفعالة ، وكان هذا هو الدور الرابع من أدوار البحث فى السيطرة على الطاقة الذرية . وقد واجهت هذه اللجنة المشكلة بأن طرحت المسائل السياسية جانباً ، وأخذت تبحث فى أطوار صنع الأسلحة الذرية إجمالا ، وأين يكون الخطر فى تحويل الطاقة الذرية إلى أغراض حربية منذ الابتداء باستعمال المواد الخام ، وعالجت كل خطوة فى إنتاج الطاقة الذرية . ومن الطبيعى أنها لم تعرض لسر السلاح الذرى . ولا شك فى أن عمل هذه اللجنة كان مفيداً .

ودخل البحث فى دوره الخامس عندما اقترح جنرال ماكنوتن مندوب كندا على أن تتبع الطريقة التى سارت عليها اللجنة العلمية والفنية فى أعمال اللجنة رقم ٢ . وقررت هذه اللجنة ذلك فى اجتماع ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٦ . وكان الغرض درس الضمانات التى تحول دون توجيه الطاقة الذرية إلى صنع السلاح الذرى فى كل خطوة من خطوات العمل . وهذه الخطوات هى أولا : مناجم اليورانيوم والثوريوم . ثانياً : مصانع جمعها . ثالثاً : مصانع التكرير . رابعاً : المصانع الكيميائية والمعدنية . خامساً : مصانع المواد الأولى المؤثرة وما يتبعها من معامل

لفصل المواد . سادساً : مصانع فصل الايسوتوب . سابعاً : المؤثرات الثانوية.

وظلت هذه اللجنة تعمل مدى شهرين فى جو من الوئام ، وانتهت إلى الاتجاه نحو تأييد مقترحات الولايات المتحدة ونحو الاعتقاد بأن مشروعها فى مبدئه ملائم للسيطرة المرغوبة .

وكان الدور السادس هو تقديم تقرير لمجلس الأمن وقد قدم اقتراح بهذا المعنى فى الاجتماع السادس للجنة الطاقة الذرية الذى عقد فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٦ من رئيسها (البكباشى خليفة) مندوب مصر الذى اقترح أن يقدم هذا التقرير فى آخر السنة . وكانت المناقشة فى هذا الأمر حادة ، واتخذ مندوب الاتحاد السوفييتى موقف العناد بعد التعاون الذى كان بادياً من جانبه ، ومع ذلك فقد تقرر الاقتراح وتمت الموافقة عليه ..

ولذلك عادت الناقشة فى جلسة ٥ ديسمبر فاتخذت وجهة سياسية ،وعادت معارضة مندوب السوفييت حول حق وقف القرارات (الفيتو)تظهر ، وبدا خلاف فى وجهات النظر حتى بين المندوبين الذين كانوا يؤيدون الولايات المتحدة فى طريقة معالجة المسائل .

على أن نتيجة أخذ الأصوات على « التقرير الأول المرفوع لمجلس الأمن» أدت إلى الموافقة عليه ، وأن عشراً من الدول الاثنتى عشرة تؤيد محتوياته .

وفى نهاية تلك السنة ، وهو الدور السابع من أدوار هذه المشكلة ، خرجت ثلاث دول من اللجنة ، وهى مصر والمكسيك وهولندة ، وحل محلها البلجيك وكولمبيا وسوريا . وأدى ذلك إلى البطء فى الأعمال كى يطلع الأعضاء الجدد على ما تم ، ومن الطبيعى أن العمل لم يسر بالنشاط الذى ظهر فى سنة ١٩٤٦ إذ عقدت اللجنة خمسة وثلاثين اجتماعاً فى السنوات الثلاث الأخيرة .

وفضلا عن ذلك حدثت تغييرات لم تكن متوقعة ؛ فقد استقال فى ٤ يناير مستر باروخ وزملاؤه . وكان تغيير وزير خارجية الولايات المتحدة ، مستر بيرنز ، مما جعل التردد يبدو فى أعمال اللجنة إلى أن عين مستر وارن أوستن عضو مجلس الشيوخ ممثلا للولايات المتحدة فى هيئة الأمم المتحدة ولجنة الطاقة الذرية .

ولم يكن المركز الذى وجده مندوب الولايات المتحدة ملائماً ؛ فقد كانت اللجنة تجد عراقيل من ممثل السوفييت ، وكانت الولايات المتحدة تعمل لسير الأمور ، فاذا بها تضطر

أمام التغييرات التى حدثت إلى أن تطلب تأجيل المناقشة فى مجلس الأمن فى نحو منتصف يناير. وقد بدا أن مستر أوستن يعمل لحل مسائل الخلاف ومحاولة التوفيق بقدر الامكان . ففى مسألة حق وقف القرارات ظهر أنه يميل إلى تأجيلها ، ومع ذلك لم يبد مايدل على التقهقر فى أية مسألة متعلقة بالمبادئ .

وعاد موضوع الطاقة الذرية إلى الظهور فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٧ عندما عرض فى مجلس الأمن : هل تكون اللجنة الجديدة التى ألفت للنظر فى التسليح مختصة أيضاً بتقديم مقترحات فى ميدان الطاقة الذرية ؟ وقد تقرر أن ذلك ليس من حقها بل لجنة الطاقة الذرية هى المختصة ، وقد امتنع مندوب السوفييت عن إعطاء صوته .

وفى اجتماع مجلس الأمن فى ١٣ فبراير سنة ١٩٤٧ عرض التقرير الأول للجنة الطاقة الذرية ، فوجه الجنرال ماكنوتن سؤالا للمستر جروميكو مندوب السوفييت والمندوب البولندى أن يبديا اعتراضاتهما ، فأبدى مندوب السوفييت هذه الاعتراضات فى اجتماع ١٤ فبراير . وأهم اعتراض له هو عدم عقد معاهدة فى القريب تحرم استعمال الطاقة الذرية حربياً ، ووجود نصوص تعارض مبدأ الاجماع فى القرارات ، وتعهد بتقديم تعديلات وقدمها فعلا فى ١٨ فبراير .

ولم تكن هذه التعديلات خالية من القيمة كما ذكرت الصحف ، بل كان منها ما يستحق العناية . وقد اقترحت بريطانيا وفرنسا فى اجتماع مجلس الأمن فى ٢٠ فبراير إعادة التقرير إلى اللجنة ومعه التعديلات المقترحة لتعمل للتوفيق بينها وبين مقترحات التقرير . وبعد مناقشات عدة ومداورات تقرر فى ١٠ مارس رد هذا التقرير إلى لجنة الطاقة الذرية ومعه صورة المناقشات التى دارت فى مجلس الأمن ، وأن يطلب إلى اللجنة وضع مقترحات على ضوئها ، وتقدم تقريراً قبل اجتماع الجمعية العمومية فى شهر سبتمبر .

وهكذا عادت المشكلة إلى ما كانت عليه وإن كانت قد خطت خطوة صغيرة جدا .